لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مبادرة مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة/تآزر المانحين

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

أولاً- مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/ أهداف التنمية المستدامة

لماذا هذه المبادرة مهمة للمنطقة؟

دفعت جائحة كوفيد-19 إجمالي الدين العام في المنطقة العربية إلى مستوى قياسي بلغ 1.4 تريليون دولار، أي 60 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ويصل الدين العام في البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة إلى 92 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط.

ويزيد الضغط على الموازنات العامة للبلدان المتوسطة الدخل في المنطقة في وقت تستهلك خدمة الديون الخارجية أكثر من 20 مليار دولار، أي نحو 11 في المائة من إيرادات الصادرات، مقارنة بمتوسط 6.5 في المائة للبلدان المتوسطة الدخل على الصعيد العالمي. ومع ارتفاع خدمة الديون بسبب الزيادات الأخيرة في أسعار الفائدة، وضغوط التضخم، والحرب في أوكرانيا، تتزايد الضغوط على الموازنات العامة لتلبية النفقات الأساسية على الخدمات العامة والالتزامات المتعلقة بالإنفاق على العمل المناخي.

لا تكفي تدفقات تمويل العمل المناخي إلى المنطقة لتلبية الاحتياجات. والواقع أن المنطقة تلقت قروضاً 8.5 مرات أكثر من منح، ويقتصر تمويل مشاريع التكيّف مع تغيّر المناخ على أقل من 30 في المائة من إجمالي التدفقات، رغم أن التكيّف هو أولوية بالنسبة إلى المنطقة. ويصعّب ضيق الحيز المالي تخصيص تمويل للعمل المناخي، لا سيما في البلدان التي تفي بمدفوعات خدمة الديون.

يعتبر إصدار سندات خضراء لتلبية احتياجات تمويل العمل المناخي حلّاً مؤقتاً لجمع الأموال، وقد تكبّد هذه الاستراتيجية أعباءً أثقل للدين في المستقبل. ولجأت بعض البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة إلى إصدار سندات خضراء أو سندات مرتبطة بالاستدامة. وفي وقت تفيد هذه الأدوات في جمع التمويل الخاص، إلا أنها لا تتصدى للتحدي المتمثل في زيادة أعباء الديون السيادية، بل إنها على عكس ذلك، تفرض أعباء أضخم، وإن كان بسعر فائدة منخفض نسبياً.

وفي هذا السياق، من شأن مقايضات الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة أن تقلص حجم الدين وتحقق فوائد للبلدان المدينة والدائنة كبرنامج شامل لتسريع العمل المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وطورت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مبادرة مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة/تآزر المانحين بهدف التخفيف من عبء الديون وزيادة تمويل العمل المناخي وتسريع تنفيذ اتفاق باريس وخطة عام 2030. وأطلقت الإسكوا هذه المبادرة في بلدان مثل الأردن، كما أنها تجري مناقشات مع بلدان أخرى في المنطقة بهدف تفعيلها.

تفرض القيود على السيولة، والأعباء الثقيلة للديون، والحصة المتراجعة للتمويل الميسر، والتمويل غير الكافي للعمل المناخي ثلاثة تحديات رئيسية:

- مدفوعات خدمة الديون تعرض للخطر إمكانية الوفاء بالالتزامات وتخصيص موارد إضافية للإنفاق على العمل المناخي/ أهداف التنمية المستدامة
- ارتفاع كلفة الاقتراض الجديد وزيادة مخاطر الائتمان السيادي
- تباطؤ النمو الاقتصادي والتعافي الشامل والمستدام من جائحة كوفيد-19

ثانياً- مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/ أهداف التنمية المستدامة/تآزر المانحين

ما هي هذه المبادرة؟

ألف- تسريع العمل المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تساعد المبادرة الحكومات على تصميم برامج مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة، التي تضمن معالجة الأولويات الوطنية مع المساهمة في تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالمناخ. ويضع البرنامج إطاراً لمؤشرات الأداء الرئيسية للرصد والتقييم لقياس التأثيرات على مستوى المشاريع ومستوى البرنامج مع تحقيق الأثر التحويلي على المناخ وأهداف التنمية المستدامة. وتوفر المبادرة فرصة مربحة للجانبين لتعزيز التعاون الإنمائي بين المدينين والدائنين والجهات المانحة لتحقيق التقدم في العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة.

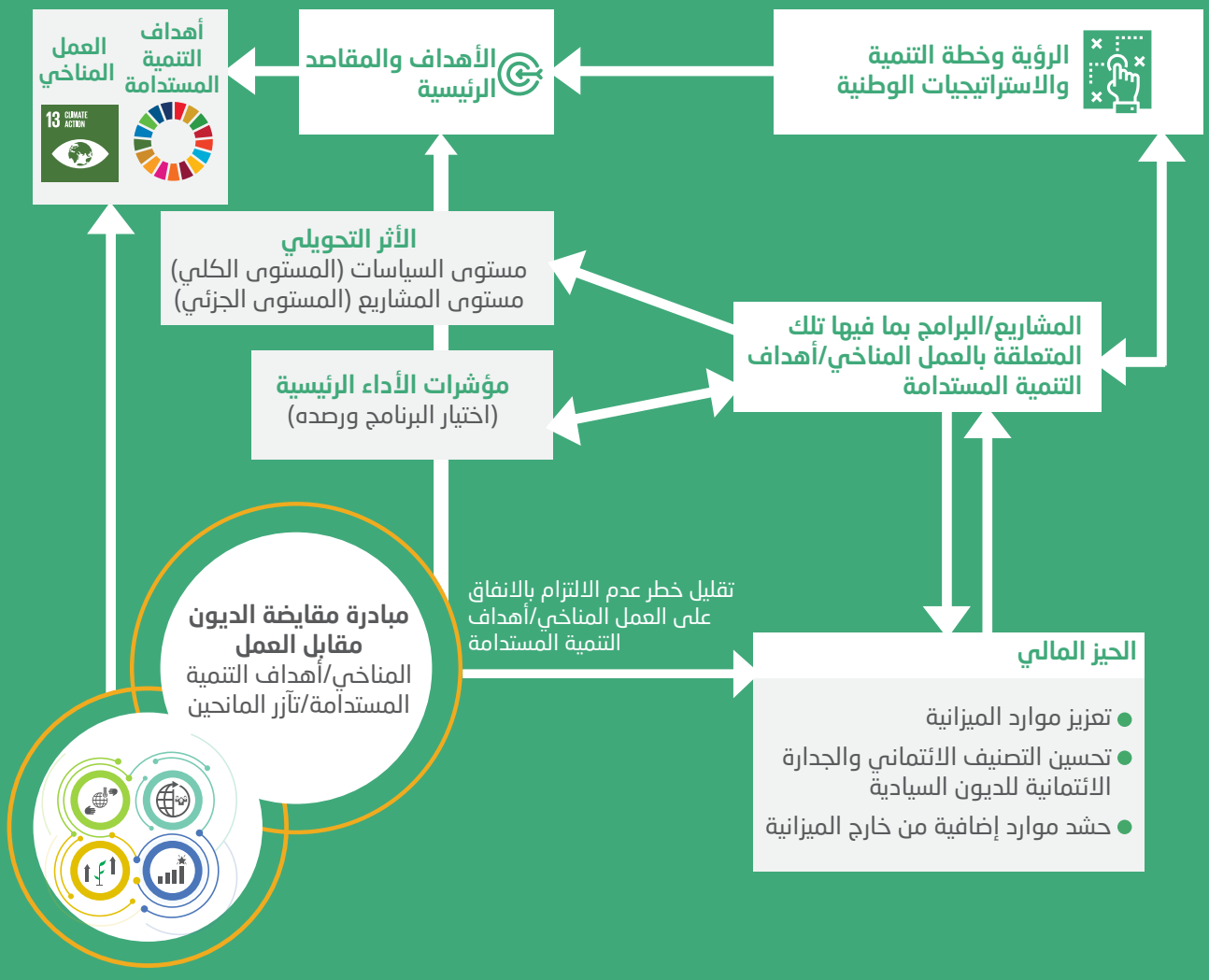

باء- الميزات المبتكرة للمبادرة

الأولويات الوطنية المتماشية مع الأهداف العالمية

- مقايضات الديون الوقائية لعدة سنوات لتعزيز الحيز المالي للبرامج، على عكس المقايضات التقليدية القائمة على المشاريع
- الأولويات الوطنية حول العمل المناخي والتقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة - ربط خطط التنمية الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً - مع المساهمة في تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالمناخ
- برنامج مملوك وطنياً مع فريق عمل مشترك بين الوزارات أنشأته الحكومة وبالتشاور مع منظمات المجتمع المدني
- الأثر التحويلي على العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة

النهج البرنامجي

- البرامج القائمة على النتائج مع مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) على مستوى المشاريع ومستوى البرنامج
- إطار متين للرصد والتقييم
- إضافية واضحة
- تمكين إصلاحات السياسات

الحجم والشروط

- مقايضة الديون المتوسطة والطويلة الأجل، حتى عام 2030، بتمويل من الميزانيات الوطنية
- زيادة وفورات الحجم
- تحسين الكفاءة التشغيلية

توسيع نطاق التمويل من قبل الجهات المانحة

- يحفز الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية على توسيع نطاق التمويل المخصصة لمقايضة الديون مقابل العمل المناخي/ أهداف التنمية المستدامة القائمة على البرامج
- الروابط لتعزيز الائتمان والضمانات والتمويل الميسر

جيم- الأثر الإيجابي المحتمل على بعض مؤشرات الرصد التي تحددها وكالات التصنيف الائتماني

متوسط نموّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)	الدين الحكومي العام/الإيرادات (نسبة مئوية)
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليارات الدولارات)	الديون بالعملات الأجنبية/الدين الحكومي العام (نسبة مئوية)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الدولي حسب تَعادل القوة الشرائية)	مدفوعات الفائدة الحكومية العامة/الإيرادات (نسبة مئوية)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية للدولار)	مدفوعات الفائدة الحكومية العامة/الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)
تضخم أسعار الاستهلاك	رصيد الحساب الجاري
نسبة الرصيد المالي الحكومي العام/الناتج المحلي الإجمالي	الاحتياطيات (مليارات الدولارات)
الدين الحكومي الإجمالي/الناتج المحلي الإجمالي	الدين الخارجي القصير الأمد

دال- زيادة الأثر التحويلي: إطار مؤشرات الأداء الرئيسية لاختيار المشاريع ورصدها

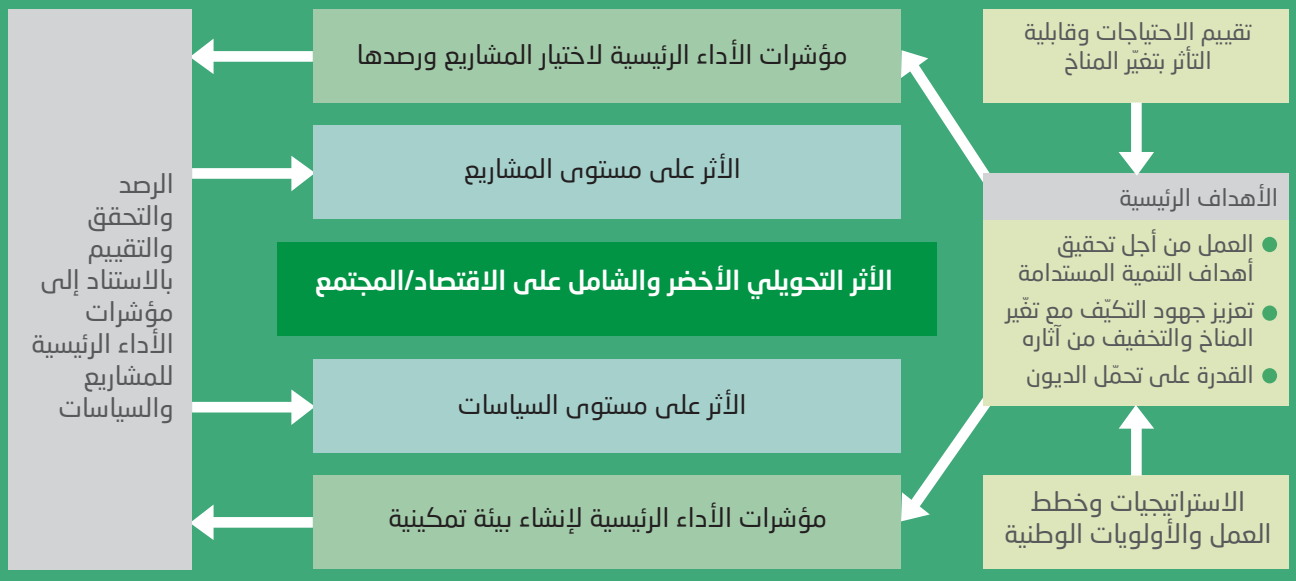

ثلاثة معايير شاملة لاختيار المشاريع والسياسات المتعلقة بالعمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة قد يكون لها أثر تحويلي:

1. أن يكون لها أثر على التكيّف مع تغيّر المناخ و/أو التخفيف من آثاره
2. أن تستهدف فئات سكانية ومواقع أكثر قابلية للتأثر بتغيّر المناخ وتدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة المختارة
3. أن تساهم في زيادة التمويل الطويل الأمد وتحسّن القدرة على تحمّل الديون

هاء- مبادرة مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة/ تآزر المانحين: الفوائد بالنسبة إلى الدائنين والمدينين والمانحين

الفوائد بالنسبة إلى الدائنين

- النهوض بتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره
- تحسين الكفاءات التشغيلية
- التقليل من تكاليف المعاملات المرتبطة بالمقايضات التقليدية القائمة على المشاريع
- ضمان التنفيذ الفعال من خلال قياس التقدم في مؤشرات الأداء الرئيسية على مستوى المشاريع والبرنامج
- الحد من المخاطر المعنوية ومن استبدال الاستثمارات
- ضمان التزام المدينين بالانفاق من الموازنات العامة على العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة مما يضمن الإضافية
- يُظهر الابتكار المالي من خلال هيكلة مقايضة الديون القائمة على البرامج على عكس المقايضات التقليدية القائمة على المشاريع

الفوائد بالنسبة إلى المدينين

- المساهمة في تخفيف عبء الديون/الفوائد المالية
- إطلاق السيولة من سداد الديون الخارجية نحو الاستثمار في مشاريع قادرة على الصمود إزاء تغيّر المناخ
- توفير فرصة لتحسين التصنيفات الائتمانية السيادية
- دعم الالتزامات/الأهداف الوطنية المتعلقة بالتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره
- تعزيز التحول الاقتصادي/ التنويع الاقتصادي/الفرص مع القطاع الخاص
- زيادة توفير فرص عمل
- تحسين سُبل العيش والحد من عدم المساواة
- النهوض بتنمية المجتمعات المحلية وتمكين المرأة

الفوائد بالنسبة إلى المانحين

- تعزيز فرص تقديم المنح لاتخاذ إجراءات مرتبطة بالعمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة
- تجنب تكاليف المعاملات الناجمة عن النواحي المعقدة للتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين
- تجنب الرصد المباشر لاستخدام المنح
- الحد من المخاطر المعنوية ومن استبدال المنح
- زيادة الموارد لتنفيذ مشاريع المِنعة إزاء تغيّر المناخ واتخاذ إجراءات مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة
- تعزيز فرص الشراكة مع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص لاتخاذ إجراءات مرتبطة بالعمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة

ثالثاً- الفوائد على الصعيد الكلي

ما تأثير هذه المبادرة؟

الفوائد الكلية بالنسبة إلى الأردن وتونس ومصر والمغرب، استناداً إلى التقديرات الأولية (2022-2028)

ألف- الفوائد المتعلقة بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة

المؤشرات		الأثر الكلي
تحسين التزام المدينين بالإنفاق من الموازنات العامة على العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة	↑	زيادة نسبة الإنفاق العام على العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة من إجمالي الإنفاق العام بمتوسط 0.8 في المائة
تحسين التزام الدائنين بزيادة تمويل العمل المناخي	↑	زيادة 12.4 مليار دولار في التزام الدائنين
زيادة قيمة المنح من الدائنين	↑	زيادة قيمة المنح بقيمة 5.7 مليار دولار
تحسين القدرة على التكيّف والمِنعة إزاء تغيّر المناخ في قطاعي المياه والزراعة حتى عام 2030	↑	• دمج الاعتبارات المناخية في سياسات قطاع المياه • اعتماد نهج يستند إلى قابلية التأثر بتغيّر المناخ من أجل تحديد المناطق ذات الأولوية والمجتمعات المستهدفة لإجراء تدخلات في مجال المياه • تحسين القدرة على التكيّف في مرافق المياه • زيادة الاعتماد على مصادر غير تقليدية للمياه • تحسين كفاءة توزيع المياه • تحسين إدارة الطلب على المياه وكفاءة استخدامها
الإسهام في خفض الانبعاثات وتحقيق أهداف المساهمات المحددة وطنياً	↓	الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كنسبة مئوية
زيادة التأهب للكوارث وتحسين إدارتها	↑	• تعزيز الأمن الغذائي • تحسين الصحة العامة (الحد من تفشي الأمراض الناجمة عن عدم الوصول إلى المياه الصالحة للشرب)

المصدر: حسابات الإسكوا.

باء- الفوائد المالية

المؤشرات	الأثر الكلي
انخفاض في نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (على افتراض خفض 50 في المائة من عبء سداد أصل الدين)	0.7 في المائة (5.7 مليار دولار تقريباً)
انخفاض في خدمة الديون (نسبة خدمة الديون الخارجية، الديون العامة والمضمونة من القطاع العام)	16.6 في المائة (18.1 مليار دولار تقريباً)
انخفاض في مدفوعات الفائدة (نسبة مدفوعات الفائدة الخارجية، الديون العامة والمضمونة من القطاع العام)	24.5 في المائة (6.8 مليار دولار تقريباً)
تحسين السيولة الخارجية	ما لا يقلّ عن 18.14 مليار دولار (ما يعادل نحو ثمانية أشهر من الاستيراد الزراعي والغذائي)
النمو والعمل والدخل (العمل بما في ذلك الآثار المباشرة للمشاريع والوظائف الدائمة الناتجة من النمو الاقتصادي)	تحسين النمو بنسبة 0.1 في المائة إيجاد 543,000 وظيفة من بينها 110,000 وظيفة تستفيد منها النساء زيادة بنسبة 0.1 في المائة – نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: حسابات الإسكوا.

رابعاً- تفعيل المبادرة على الصعيد الوطني

كيف نحقق ذلك؟

مع الدعم الفني من الإسكوا للدول الأعضاء
من أجل تنفيذ هذه المراحل

تفعيل مبادرة مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة/ تآزر المانحين

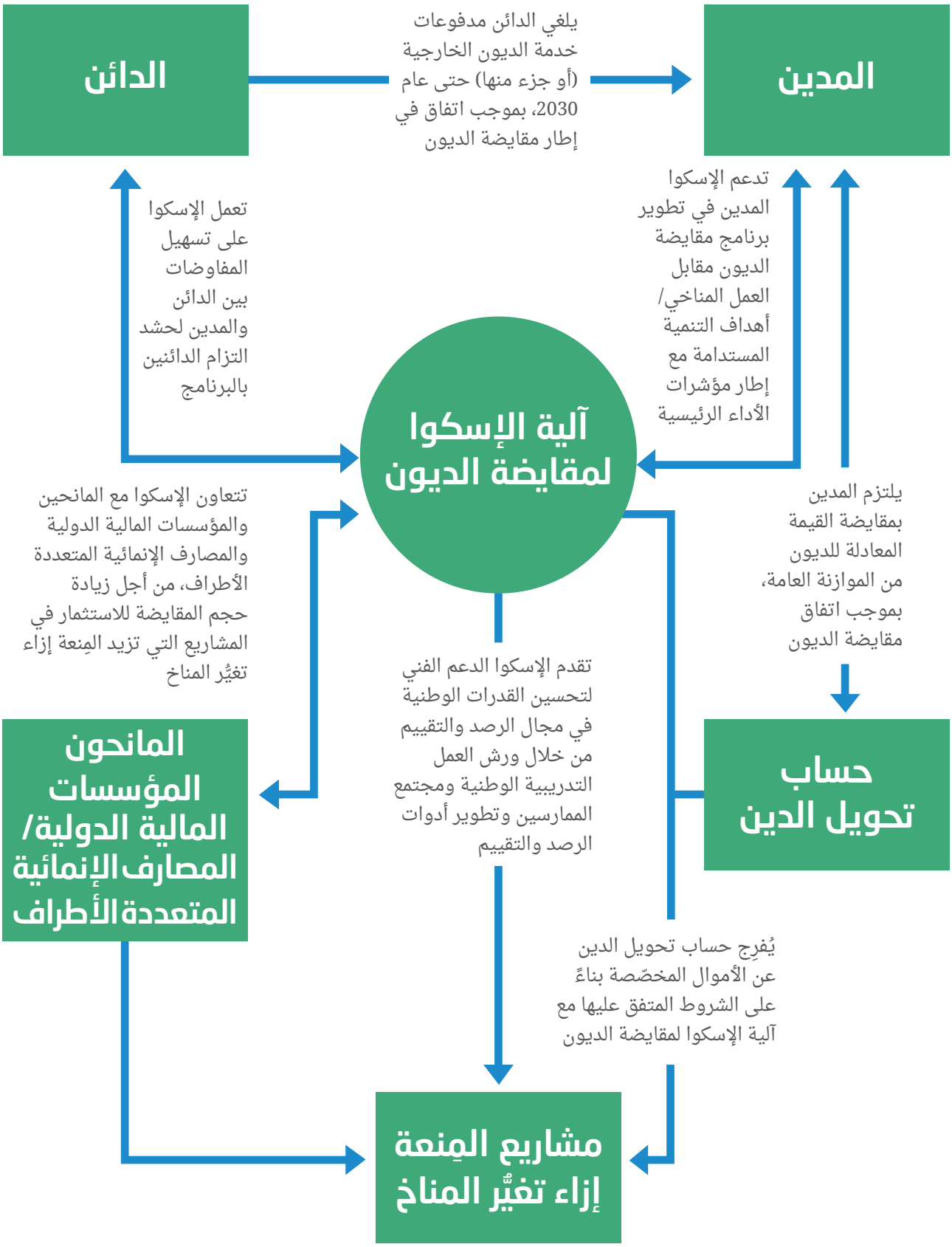

2301441A12